بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵙⴰⵏⵙⵉ ⵏ ⵜⵍⵓⴷⵉ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب -الاثنين 19 شعبان 1441 (13 أبريل 2020)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء

فيروس كورونا "كوفيد-19" والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الجائحة"

فهرس

توطئة 3

الوضعية الوبائية ببلادنا 8

أولا-التدابير الصحية للحد من انتشار الوباء 9

I. الرصد واليقظة الوبائية 10
II. الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية 11
III. منظومة التكفل بالحالات 12

ثانيا-الإجراءات المواكبة لتنفيذ حالة الطوارئ الصحية 12

I. استمرار العملية التعلمية من خلال التعليم عن بعد 12
1. قطاع التربية الوطنية 13
2. قطاع التكوين المهني 13
3. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 14
II. ضمان استمرارية خدمات المرافق العمومية الأساسية 15
1. التدابير الاحترازية والوقائية لفائدة العاملين 15
2. تطوير الخدمات الرقمية لتفعيل العمل عن بعد 16
III. استمرار تموين الأسواق بالمواد الأساسية 17
IV. توفير مواد التطهير والتعقيم والكمامات وتقنين أسعارها 18
V. ملاءمة النقل العمومي مع الوضعية الوبائية 19

ثالثا-التدابير المتخذة للتخفيف من الآثار الاجتماعية 20

I. تدابير لفائدة الأجراء 20
II. دعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل 21
III. الاهتمام بوضعية الفئات الهشة 22
1. الأطفال في وضعية هشة 22
2. الأشخاص المتضررون في وضعية إعاقة 22
3. الأشخاص في وضعية الشارع 23
4. الأشخاص المسنون 23
IV. حماية صحة وسلامة المعتقلين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية 24
V. الاهتمام بوضعية المغاربة بالخارج 25

رابعا-التدابير المتخذة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية 26

I. تخفيف التداعيات على المالية العمومية والتوازنات الكبرى 27
1. إجراءات تدبيرية ظرفية 27
2. اللجوء إلى التمويل الخارجي 28
3. تأقلم النظام البنكي مع هذه الظروف 29
II. تدابير لفائدة المقاولات 29
1. تخفيف عبء المستحقات 29
2. دعم مالية المقاولات 30
3. دعم الاستثمار وتيسير الولوج إلى الصفقات 30

خاتمة 31

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع ***"التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء فيروس كورونا والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الجائحة"***، والتي تأتي في إطار تفاعل المؤسسة التشريعية الموقرة مع الظرفية الخاصة التي تعيشها بلادنا على غرار باقي دول العالم بسبب تفشي وباء فيروس كورونا "كوفيد-19"، وهي ظرفية استثنائية وغير مسبوقة دوليا وإقليميا ووطنيا، تتطلب منا جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، نقابات وتنظيمات مهنية، إعلاما ومثقفين، مجتمعا مدنيا وأفرادا، مستوى عاليا من الوطنية والالتزام، والتضامن والتعاون، وكذا من الاجتهاد والإبداع ولإيجاد حلول للتغلب على الفيروس ومواجهة تداعياته.

وأؤكد لكم أن الحكومة مجندة تحت القيادة الرشيدة للجلالة الملك حفظه الله، تتحمل مسؤوليتها الكاملة، كفريق واحد، للقيام بما يلزم من تدابيروقرارات وإجراءات.

ولا أخفيكم سرا، فإننا نعيش ظروفا غير مسبوقة، دوليا وإقليميا ووطنيا، ظروفا صعبة وقاسية في مواجهة **الفيروس المستجد، وبانعكاسات صحية واجتماعية و اقتصادية، غير مسبوقة.** كما يطرح علينا كبلد وكشعب وعلى الإنسانية جمعاء **الكثيرمن الأسئلة التي لا تزال دون أجوبة** بخصوص حقائقه العلمية، من مثل **طبيعة الفيروس، وكيفية انتشاره**، وبشكل أكبر فيما يخص تداعياته حالا ومستقبلا على مختلف الأصعدة، **فلا بد من التحلي بكثيرمن التواضع، مع احترام التخصصات ومع التتبع عن كثب للتطورات والاكتشافات.**

إننا نوجد **تحت ضغط الزمن، لكن أيضا تحت ضغط تعدد الواجهات والتحديات** الكبرى والمتزامنة، التي تهدد شريحة من المواطنات والمواطنين، وخاصة أولئك الذين اضطروا للتوقف عن العمل فانقطع بذلك مصدر قوتهم، وعددا من مقاولاتنا الوطنية، وأيضا اقتصادنا الوطني وميزانيتنا العامة.

وهو ما استدعى من بلدنا اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية، والاستباقية في ذات الوقت، لوقف تفشي الوباء ومحاصرته، حيث كانت بلادنا من بين الدول السباقة إلى اتخاذ جملة

من الإجراءات الوقائية والاحترازية، وفرض حالة الطوارئ الصحية في كافة أنحاء التراب الوطني. وقد فضلت بلادنا وأعطت، بتوجيهات من جلالة الملك حفظه الله، الأولوية التي أملت اتخاذ هذه الإجراءات هو صحة وسلامة المواطنات والمواطنين، دون إغفال متطلبات دعم الفئات الهشة والمتضررة من هذه الجائحة، وكذا العمل على الحد من تداعياتها السلبية على الوضعية الاقتصادية للبلاد. والحمد لله، كل هذه التدابير استطاعت أن تعطي لبلدنا تألقا وأن يكون في مستوى الحدث واللحظة.

تلاحم وطني بقيادة جلالة الملك حفظه الله

وفي هذا السياق **لا بد من التوجه بالشكر والعرفان لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لإشرافه المباشر ومتابعته المستمرة لتطورات هذا الوباء، منذ بداية** انتشاره على الصعيد العالمي، وحتى قبل ظهور الحالات الأولى في بلادنا، حيث أصدر تعليماته السامية باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لوقاية بلدنا من هذا الوباء ومن آثاره مستقبلا، وحرص على **تنظيم عملية عودة المغاربة من مدينة ووهان** الصينية، كما أمر جلالته **بإحداث صندوق خاص** لمواجهة آثار هذه الجائحة، **وهي المبادرة الملكية التي شكلت مناسبة أبان فيها الشعب المغربي، مرة أخرى، عن معدنه الأصيل** من خلال الإقبال الكبير والتلقائي على المساهمة في هذا الصندوق، من لدن مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والحزبية والنقابية، والفاعلين الاقتصاديين وعدد من الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعوية وعموم المواطنين على حد سواء، مما سيكون له مفعول إيجابي في التقليل من آثار الوباء، وأدعو بهذه المناسبة الجميع إلى الاستمرار في المساهمة في هذا المجهود الوطني التضامني.

لقد شكلت **هذه الظرفية الاستثنائية مناسبة للتعبير على الإجماع الوطني لكافة القوى الحية للأمة والتفافها وراء جلالة الملك حفظه لله**، كما دأبت على ذلك دائما، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العليا الحيوية للوطن والمواطنين.

وقد كانت هذه الظروف فرصة أيضا للتعبير عن القيم العميقة الحضارية الكبرى للشعب المغربي المتمثلة في التضامن والتكافل والتآزر في مثل هذه الظروف الصعبة، وهو التلاحم الذي استأثر بإشادة وتنويه العديد من المنابر الإعلامية على الصعيد الدولي. **وبالموازاة مع هذه الروح التضامنية، فقد أبانت أغلبية المواطنات والمواطنين عن مستوى عال من الوعي والانضباط، ومن الثقة في المؤسسات. واستغل هذه الفرصة لأشكرهم وأدعوهم للمزيد من الانخراط رغم ما يستلزم هذا الانخراط من صبر والتزام.**

تنويه وشكر عامَّيْن وخاصَّيْن

وبهذه المناسبة، فإنني أحيي المواطنات والمواطنين الذين التزموا بأحكام حالة الطوارئ الصحية، وأدعوهم إلى المزيد من الصبر والثبات، والتعاون مع السلطات، والالتزام بالإرشادات الوقائية الفردية والعامة، حتى نتمكن بحول الله وقوته من التغلب على هذا الوباء والحد من انتشاره.

وأود هنا أن أشد على أيدي كافة أطر ومهنيي **الصحة** بالقطاع العمومي، وكذلك بالقطاع الخاص، مدنيين وعسكريين، الذين يوجدون في الصفوف الأمامية للمواجهة، والذين يضحون براحتهم وبسلامتهم لحماية بلدهم ومواطنيهم من شر هذا الوباء، والذين يستحقون كل التقدير والعرفان على الجهود التي يقومون بها يوميا من أجل مكافحة هذا الوباء.

كما أوجه تحية خاصة إلى الأجهزة الأمنية بمختلف أنواعها والقوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية والسلطات المحلية والمنتخبين، الساهرين، كل من موقعه، على حفظ النظام وتطبيق الحجر الصحي على المستوى الميداني، والتواصل المباشر المستمر مع المواطنات والمواطنين، وكل هؤلاء المتدخلين يضطلعون بمسؤولياتهم بكل مهنية واقتدار. وأغتنم الفرصة للتنويه بالتعاون القائم بين السلطات المحلية ومجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى. وأدعو إلى المزيد من تنسيق الجهود وتكامل الأدوار والمهام وتكاثفها.

كما أوجه تحية تقدير **للمصالح الصحية الجماعية وعمال النظافة** الذين يقومون بمجهودات جبارة ويشتغلون دون كلل أو ملل لتطهير وتعقيم المرافق العمومية والمستشفيات والشوارع والأزقة والساحات العامة.

وهي مناسبة أيضا للتنويه **بكافة الأطر التعليمية والتربوية والإدارية** التي ساهمت في إنجاح تلقي التلاميذ دروسهم عن بعد وتسهر على ضمان مواظبتهم وعدم فقدان التواصل معهم، وكذا بجميع الموظفين والمستخدمين في الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمقاولات وكافة المهنيين الذين يقومون بواجبهم تجاه المواطنين، ويسهرون على ضمان استمرار الخدمات الضرورية والأساسية التي يحتاجها المواطن.

والشكر **موصول** أيضا **للمقاولات التي تعبأت لتوفير عدد من مستلزمات ومواد الوقاية**، وكذا للمهندسين المبدعين وغيرهم من الطاقات الواعدة في بلادنا، الذين قدموا مبادرات مبتكرة لمواجهة الخصاص في بعض الأجهزة والمستلزمات الطبية، وكذا لتوفير بعض الخدمات والمنصات التواصلية والتعليمية.

وأغتنم الفرصة كذلك للتنويه بالعمل الكبير الذي تقوم **به السلطة القضائية** في حدود اختصاصاتها الدستورية، للمساهمة في الحد من هذا الوباء والضرب على يد كل من ثبتت مخالفته للمقتضيات القانونية ذات الصلة.

تحية وشكر **خاصين للأحزاب السياسية والمركزيات النقابية وهيئات المجتمع المدني** على انخراطهم القوي في معركة مواجهة هذه الجائحة، وتفاعلهم الإيجابي مع مختلف القرارات التي اتخذتها بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله، ومن غير المفهوم تبخيس مجهود هؤلاء من قبل البعض.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر أيضا **لأسرة الإعلام ولمنابره الوطنية**، لدورها الكبير في مجال التوعية ونشر المعلومة مع الترحيب بتفاعلها، بل وحتى بنقدها الموضوعي، مع دعوتها إلى الإسهام في محاربة الأخبار الزائفة والمغلوطة.

تدابير احترازية ووقائية مستعجلة وغير مسبوقة

كما تعلمون، وكما أسلفت الذكر، فمنذ بداية ظهور هذا الوباء، وبتوجيهات ملكية سامية، **عملت الحكومة على اعتماد مقاربة تشاركية تروم تعبئة وتوحيد الصف الوطني، من أجل ضمان توفير انخراط وطني في مواجهة هذه الجائحة.**

وفي هذا الإطار، تم إغلاق المجال الجوي والبحري المغربي أمام المسافرين، وإلغاء التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية، وتوقيف الدراسة بالمدارس والجامعات، والإغلاق المؤقت للمساجد، وتعليق الجلسات بمختلف محاكم المملكة، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي بادرت باتخاذها السلطات المختصة في مجالات النقل العمومي، وإغلاق المحلات العمومية غير الضرورية.

كما عملت الحكومة على إصدار مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) (في إطار الفصل 81 من الدستور) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، استنادا على الفصل 21 من الدستور الذي يلزم السلطات العمومية بضمان سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

وقد شكل هذا **المرسوم بقانون الأساس القانوني لإعلان حالة الطوارئ الصحية** بمجموع أرجاء التراب الوطني بواسطة المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

وهنا لا بد من **الإشادة بالتفاعل الإيجابي الذي عبرت عنه المؤسسة التشريعية الموقرة من خلال اللجان المختصة بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين**، مما مكن من إخراج المرسوم بقانون المذكور في الوقت المناسب، وغيره من التدابير التشريعية المواكبة.

نظام متكامل لحكامة تدبير الأزمة

ومن أجل ضمان تدبير فعال وناجع للأزمة، **تم إرساء نظام حكامة يروم تحقيق الالتقائية والإنسجام في عمل كافة الفاعلين** وتكامل تدخلات مختلف السلطات العمومية والقطاعات المعنية.

وقد تم في هذا الإطار، تشكيل **لجنة قيادة لتتبع الوضعية الوبائية** واتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية، تتكون، على الخصوص، من وزارتي الصحة والداخلية والدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية.

كما تم **إحداث اللجنة العلمية والتقنية الوطنية لدى وزارة الصحة**، وهي لجنة علمية متخصصة لتتبع الجوانب الطبية والعلمية المتعلقة بهذا الوباء، موفرة بذلك السند الطبي والعلمي المتخصص، لقرارات الحكومة ولمواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الحالة الوبائية، ومستفيدة في ذلك أيضا بما تصل إليه المعارف العلمية على المستوى العالمي.

ولتتبع الشق الاقتصادي والاجتماعي تم **تشكيل لجنة اليقظة الاقتصادية**، التي **أعلنا عن إحداثها، بطريقة استباقية، في اللقاء الذي جمع بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب يوم الجمعة 6 مارس 2020، وقد كَلَّفْتُ حينها السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتشكيل هذه الآلية وترؤسها.** وتضم اللجنة عددا من القطاعات الحكومية، إلى جانب ممثلي القطاع البنكي والمالي وكذا القطاع الخاص، والذين أشكرهم جميعا على انخراطهم وتعاونهم، حيث بدأت اللجنة ولجنتها التقنية في عقد اجتماعاتها بانتظام، والانكباب على مختلف الملفات المطروحة واقتراح حلول بشأنها.

تعبئة حكومية قوية

كما تم إرساء خلايا لليقظة بمختلف القطاعات الوزارية من أجل تتبع تداعيات هذه الجائحة على مختلف المستويات، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها.

هذا وتحرص الحكومة على التتبع المستمر من خلال عقد اجتماعات متعددة لمجلس الحكومة للوقوف على تطور الوضعية الوبائية، و اتخاذ ما يلزم من القرارات، ومواكبة تنزيل مختلف الإجراءات المتخذة لمواجهة آثار هذه الجائحة.

إن هذه **الظرفية غير المسبوقة التي نعيشها جميعا، تستلزم منا أجوبة غير مسبوقة**، وإننا موقنون بأن تظافر مجهودات الجميع بالنفس والحس الوطني الذي يحركنا جميعا، سيمكننا إن شاء الله من مواجهة مختلف التحديات الكبرى والمتزامنة، التي تؤثر على شريحة من المواطنات والمواطنين، وعلى عدد من مقاولاتنا الوطنية، وأيضا على اقتصادنا الوطني وماليتنا العمومية.

وسأتطرق فيما تبقى من الجواب لمختلف التدابير والإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية لمواجهة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، وقبل ذلك سأعرض لمحة مركزة عن الوضعية الوبائية ببلادنا.

الوضعية الوبائية ببلادنا

ونحن في بداية الأسبوع الرابع لحالة الطوارئ الصحية، وبعد أربعين يوما من ظهور أول حالة ببلادنا، تشير الحالة الوبائية يومه الإثنين 13 أبريل على الساعة العاشرة صباحا، إلى 1746 إصابة مؤكدة، في حين بلغ عدد الوفيات 120، وبهذه المناسبة نجدد الترحم عليهم ونسأل الله لذويهم الصبر والسلوان، فيما تماثل للشفاء 196 من المصابين، وهو ما نحمد الله تعالى عليه، كما نسأل الله الشفاء العاجل لباقي المصابين. وعلاقة بالحالة الوبائية ببلادنا، فقد تم استبعاد 7206 حالة بعدما بينت التحاليل المخبرية خلوها من الفيروس بشكل تام.

وتؤكد الأرقام المسجلة لحد الآن صوابية التدابير الاستباقية والاحترازية التي اتخذتها بلادنا في الوقت المناسب للتقليل من اتساع دائرة العدوى، إذ بالنظر إلى تجارب دول أخرى انتشر فيها الوباء قبل بلادنا، فإن توقيت اعتماد الحجر الصحي له تأثير كبير على سرعة وحدة اتساع دائرة العدوى، وبالتالي على عدد الوفيات لا قدر الله. ونأمل، مع استمرار التطبيق الصارم والمسؤول من لدن الجميع لمقتضيات إجراء وضوابط الحجر الصحي، أن نجني آثاره قريبا إن شاء الله.

ومعلوم أنّ تطور الحالات مازال متوسطا حتى اليوم، كما أننا مازلنا في المرحلة الثانية وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الجميع، غير أن بلادنا عرفت في **الفترة الأخيرة تحولا وبائياً للفيروس**، حيث انتقل من الحالات الوافدة الى أكثر 82 % من الحالات المحلية، كما أن الكثير من البؤر التي تم اكتشافها هي ذات طابع عائلي وأسري، ولا سيما بسبب بعض المناسبات الأسرية مثل الأفراح والجنائز التي لم تنضبط للإجراءات الوقائية والاحترازية.

التواصل المنتظم والشفافية

وبخصوص التواصل الحكومي حول تطور الحالة الوبائية ببلادنا والمعطيات المتعلقة بها، وكذا بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، **فإنني أجدد التأكيد على التزام الحكومة بنهج الشفافية والصراحة تجاه المواطنات والمواطنين. فهذه أمانة في أعناقنا، ونحن ملتزمون بالتواصل والشفافية، تطوقنا في ذلك مسؤوليتنا تجاه المواطنين، وتعليمات جلالة الملك بهذا الخصوص، وكذا التزاماتنا الدولية** وحرصنا على مصداقية المغرب وإشعاعه. ولن ننجح في اجتياز هذه الفترة العصيبة، إلا بالصراحة والوضوح مع المواطنات المواطنين، بخصوص المعطيات والإجراءات والقرارات، بالرغم مما قد يصاحب هذا الأسلوب من صعوبة أو تقصير أو انتقاد.

هذا ويتم التواصل المستمر مع المواطنات والمواطنين حول مستجدات الوضع الوبائي الوطني عبر بلاغات صحفية واستجوابات عبر القنوات المرئية والمسموعة والجرائد الإلكترونية. كما تم إحداث بوابات رسمية لتميكن المواطنين من تتبع الحالة الوبائية وكذا الإجراءات المتخذة، مع تنظيم إحاطة إعلامية يومية حول الوضعية الوبائية لفائدة الصحافيين والإعلام الوطني.

احترام مقتضيات الحجر الصحي

أما فيما يتعلق بالحجر الصحي، **وللأمانة، فغالبية المغاربة ملتزمون بمقتضياته ومتعاونون**، ونراهن على وعي الجميع بخطورة الوضع وبمقاصد الحجر الصحي، فهو أولا وأخيرا في مصلحتهم ومصلحة أسرهم وعائلاتهم ومحيطهم، وفي مصلحة الوطن بصفة عامة. وبطبيعة الحال، فإن السلطات ومختلف الأجهزة الساهرة على تنفيذه مشكورة، قادرة على ضمان احترام مقتضياته، وتبذل مجهودات جبارة وتضحي كثيرا من أجل ذلك، والمطلوب من المواطنين التعاون والتفاعل معها بشكل إيجابي.

وفي الحالات التي تتم فيها مخالفة الضوابط، فإنه لا يسع إلا التعامل معها وفق المقتضيات القانونية. وبهذا الخصوص، فقد أعلنت المديرية العامة للأمن الوطني عن حصيلة المخالفات إلى حدود يوم أمس، **توقيف 28701** شخصا متلبسين بخرق وعدم احترام إجراءات الطوارئ التي حددتها السلطات العمومية، من بينهم **15545 شخصا تم تقديمهم أماما النيابات العامة** المختصة بعد إخضاعهم لتدبير الحراسة النظرية. من جهتها، فقد أعلنت النيابة العامة، أنه منذ 24 مارس، تاريخ دخول حالة الطوارئ إلى حدود 2 أبريل أن النيابات العامة تابعت 4835 شخصا إلى حدود 2 أبريل 2020 قاموا بخرق حالة الطوارئ، من بينهم 334 أحيلوا على المحكمة في حالة اعتقال.

إن هذه المخالفات والاعتقالات والمحاكمات، لا تفرحنا ولا ترضينا، ونود ألا تحصل، لكن ذلك لا يمكن أن يكون مبررا للتساهل مع عدم احترام القانون، ونحن عازمون على إنجاح الحجر الصحي وتطبيق مقتضياته، حماية للوطن والمواطنين.

أولا-التدابير الصحية للحد من انتشار الوباء

بخصوص التدابير المتخذة لمواجهة الحالة الوبائية على المستوى الصحي، **فيجدر بداية التوجه بالشكر لجلالة الملك حفظه الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية على قراره التاريخي بجعل الطب العسكري رديفا وسندا للطب المدني** في مواجهة حالة الطوارئ الصحية، مما مكن من تعبئة وتظافر الإمكانيات التي يتوفر عليها كل من الطب العسكري والطب المدني حفاظا على سلامة وصحة المواطنات والمواطنين. وهذه مناسبة أخرى، تؤكد لنا جميعا، أن مؤسسات بلدنا الحبيب، دائمة التأهب والاستعداد، وجاهزة لإسناد بعضها البعض، والعمل جنبا إلى جنب، لمصلحة

الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، أمير المؤمنين، والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وفي المجال الصحي، فقد تم اتخاذ جملة من التدابير، إن على مستوى الرصد واليقظة أو على مستوى الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية أو على مستوى التكفل بالحالات المصابة بالفيروس:

I. الرصد واليقظة الوبائية

تجدر الإشارة بداية إلى **أن بلادنا تتوفر منذ شتنبر 2019 على منظومة للرصد الوبائي** من خلال مركز وطني ومراكز جهوية لعمليات الطوارئ في مجال الصحة العامة، **وهي المنظومة التي تم إحداثها في إطار تفعيل "المخطط الوطني للصحة 2025"** بهدف تعزيز قدرات المغرب في مجال الرصد المبكر، والاستعداد، والاستجابة بشكل سريع وفعال لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

وتقوم هذه المنظومة باستمرار **بمهام اليقظة الصحية والإنذار المبكر والاستعداد لمواجهة الأوبئة المحتملة وحالات طوارئ الصحة العامة** مهما كان مصدرها، مع إنجاز تمارين محاكاة، وتدبير الأوبئة وحالات طوارئ الصحة العامة الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالأمراض المعدية، والتحضير والاستجابة السريعة لتهديدات الصحة العامة الناتجة عن الكوارث والحالات الاستثنائية.

وقد كان عمل هذه المنظومة فعالا في رصد وتتبع جميع الإشعارات المتعلقة بفيروس كورونا منذ بداية ظهوره على المستوى العالمي.

وبفضل هذه المنظومة الرصدية المتكامل فقد استطاع المغرب من:

- **رفع مستوى اليقظة** على صعيد المركز الوطني لعمليات طوارئ الصحة العامة منذ الإعلان عن الحالات الأولى بالصين، وزيادة عدد الأطر العاملة به؛
- **وضع ونشر الخطة الوطنية لرصد وباء** كورونا المستجد والتصدي له؛
- مراقبة وتتبع الحالة الوبائية الدولية للفيروس بشكل متواصل من طرف منظومة الرصد والمراقبة الوبائية؛
- **تقييم يومي للخطر مع التحديث المنتظم** لإجراءات التصدي للفيروس؛
- تعزيز النظام الوطني للمراقبة الوبائية للأمراض التنفسية الحادة؛
- تفعيل مراكز الاتصال الخاص بالتواصل مع الأطر الصحية والمواطنين عامة للتبليغ عن الحالات المحتملة؛
- وضع برنامج لتكوين الأطر الصحية على مستوى الجهات والأقاليم.

II. الرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بالرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية لمواجهة وباء فيروس كورونا، **رُصد مبلغ 2 مليار درهم من الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا**، لتغطية النفقات المتعلقة أساسا ب:

- **شراء المعدات الطبية ومعدات المستشفيات** (1000 سرير للإنعاش، 550 جهاز للتنفس، عدة أجهزة الكشف بالأشعة)؛
- **شراء المعدات الضرورية للتحاليل** (100.000 عدة أخذ العينات (kits de prélèvements)، و 100.000 عدة للكشف (kits de test)) ؛
- **شراء الأدوية** (المواد الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية والغازات الطبية...)؛
- **تعزيز إمكانيات اشتغال وزارة الصحة** (التعقيم والتنظيف والوقود...).

وبالموازاة مع ذلك، تمت تعبئة الموارد البشرية اللازمة لتلبية حاجيات المراكز الصحية المعدة لمواجهة الحالات الوافدة.

كما يندرج في هذا السياق أيضا إعداد وتجهيز مستشفيات عسكرية ميدانية لتنضاف إلى بنيات الاستقبال الأخرى المخصصة لاستقبال المرضى المصابين بفيروس كورونا، حيث توجد الفرق الطبية على أهبة الاستعداد لمباشرة مهامها في أي وقت (المستشفى الميداني ببنسليمان والنواصر بالدار البيضاء).

ومن أجل تبسيط إجراءات اقتناء هذه المستلزمات، والاستجابة للحاجيات المستعجلة لقطاع الصحة بصفة عامة، **أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بتبسيط مساطر تنفيذ النفقات** المنجزة من طرف وزارة الصحة، استثناء من أحكام المرسوم رقم 2-12-349 المؤرخ 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلقة بالصفقات العمومية.

عناية مستمرة ومدعمة بقطاع الصحة

وتأتي هذه الإجراءات لتنضاف إلى **التزاماتنا في البرنامج الحكومي والمنبثقة من الأولوية التي توليها الحكومة للنهوض بالقطاع الصحي باعتباره أولوية وطنية**، من أجل استجابة لحاجيات المواطنين.

إذ عملت الحكومة الحالية على **الرفع المستمر من الميزانية المخصصة له طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، ليرتفع بحوالي 33% ما بين 2017 و 2020**، منتقلا من 14 مليار درهم في ميزانية 2017 إلى 18,6 مليار برسم ميزانية 2020، ومع الرفع من مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي لتدارك الخصاص المسجل، عبر **الزيادة المتتالية في عدد المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة**

بتخصيص 4000 منصب مالي سنويا منذ ميزانية 2018. كما قامت الحكومة بمجهود مقدر في مجال إحداث المراكز الاستشفائية والرفع من طاقتها الاستيعابية.

III. منظومة التكفل بالحالات

عمل قطاع الصحة منذ الأيام الأولى لظهور الوباء، على **إعداد وإصدار خطة ودوريات ومساطر مدققة، لتنظيم عمليات تدخل الأطقم الطبية** في مختلف مراحل الإصابة. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد بالعمليات التالية:

- **إصدار دورية حول سبل التكفل** بالحالات المصابة ببروتوكول علاجي بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة العلمية والتقنية الوطنية؛
- إصدار دورية **للخطة التنظيمية** للتكفل بالحالات المحتملة والمؤكدة بالمؤسسات الصحية؛
- وضع لائحة المستشفيات المخصصة لاستقبال الحالات المحتملة؛
- **تأهيل المختبرات الوطنية المدنية والعسكرية** منها، لتشخيص المرض؛
- توسيع عدد المختبرات للتشخيص الفيروسي بما فيها المختبرات التابعة للمستشفيات الجامعية التابعة للقطاع العام والخاص؛
- توفير وتعزيز الرعاية الصحية في معزل بالنسبة للحالات المحتملة؛
- **تحسين ظروف الإيواء والإطعام، خاصة بعد تدخل صاحب الجلالة حفظه الله من أجل حسن التكفل بمهني الصحة وكذلك بالمرضى.**

وبالموازاة مع كل ما سبق، يتم تنظيم عدة لقاءات للجنة العلمية والتقنية الوطنية، المكونة من عدة خبراء وطنيين لمناقشة سبل التكفل بالحالات المؤكدة، وعدة جوانب تقنية وعلمية تهم تطورات الحالة الوبائية ببلادنا وسبل التأقلم معها.

ثانيا-الإجراءات المواكبة لتنفيذ حالة الطوارئ الصحية

I. استمرار العملية التعلمية من خلال التعليم عن بعد

على إثر تعليق الدراسة ابتداء من يوم الإثنين 16 مارس بجميع المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية بمختلف أسلاكها، وبعد ذلك تأجيل العطلة الربيعية، **فقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات لتوفير العملية التعليمية عن بعد**، من خلال مجموعة من الدعامات الرقمية، بفضل انخراط قوي وجهود مشكورة للأطر التعليمية والتربوية والتقنية.

وتأتي هذه المجهودات، لتعطي دفعة قوية للاستفادة من إدراج التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، كداعم ورافد للعملية التعليمية الحضورية. **وفي هذه الفترة الوجيزة أنتجت مختلف الفرق التعليمية من الدروس المصورة والمضامين الرقمية ما لم يتم إنتاجه على مدى عشر سنوات.**

وإذا كان من الطبيعي، أن يشهد الإطلاق الواسع لهذه العملية، وفي هذا الحيز الزمني الضيق، **بعض الصعوبات وبعض الثغرات، فإن العمل جار من أجل التطوير والتنويع والتعميم**، ولتفادي النقص الذي قد ينتج عن عملية التعليم عن بعد، فسيتم مباشرة بعد استئناف الدراسة برمجة حصص الدعم وبعدها برمجة الفروض والامتحانات.

1. قطاع التربية الوطنية

تم الشروع ابتداء من يوم 16 مارس 2020 في تنزيل عملية التعليم عن بعد من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية **"TelmidTICE"**، والتي توفر مضامين رقمية مصنفة حسب الأسلاك والمستويات التعليمية وكذا المواد الدراسية. وقد **بلغ معدل المستعملين لهذه المنصة ما يفوق 600 ألف مستعمل(ة) يوميا.**

كما تمت تعبئة قنوات القطب العمومي لبث الدروس المصورة، مما مكن من تغطية جميع المستويات الدراسية من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثانية بكالوريا، لكي تصل الدروس أيضا إلى التلاميذ الذين لا يستطيعون الولوج إلى الإنترنيت، ولا سيما من أبناء العالم القروي، الذين يتوفر 91% من سكانه على التلفاز.

ولأجل تمكين الأساتذة من التواصل المباشر مع تلاميذهم، وكذا تنظيم دورات للتعليم عن بعد، **تم إطلاق العمل بالخدمة التشاركية « Teams » المدمجة في منظومة "مسار". وقد تجاوز عدد الأقسام الافتراضية المحدثة أكثر من 700 ألف قسما افتراضيا بالنسبة للمؤسسات التعليمية العمومية**، و**أكثر من 90 ألف قسم** بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخصوصية، كما بلغ عدد المستعملين لهذه الخدمة في 13 أبريل ما يزيد على 155 ألف مستعمل نشيط(ة)، علما بأن هذه الأرقام تزيد يوما بعد يوم.

2. قطاع التكوين المهني

تم العمل على تأمين آليات التكوين عن بعد وكذا مواصلة توفير البرنامج التكويني عن بعد، وبشكل متكامل، من خلال جملة من التدابير، من أهمها:

- **وضع دعامات رقمية للأقسام الافتراضية، يتم تحميلها من طرف المتدربين اعتمادا على الحسابات التي يتوفرون عليها** سلفا، والتي شرع العمل بها رسميا ابتداء من تاريخ 19 مارس

2020، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المتاحة كالبريد الإلكتروني وتطبيقات التواصل الاجتماعي؛

- **توفير محتويات التكوين اللازمة على المنصة الإلكترونية لفائدة المكونين تهم كافة قطاعات التكوين**، على مختلف مستويات التكوين؛
- **إعطاء الدروس عن بعد بالنسبة لمؤسسات** التكوين المهني الخاص، باعتماد الحلول الرقمية، ووضع دليل للتكوين المهني الخاص عن بعد، **وهي حلول موجهة لفائدة 82.000 متدربة ومتدرب**.

وقد تم **إلى حدود 7 أبريل الجاري، إحداث 8 آلاف و836 قسما افتراضيا، وتقديم 83 ألف و356 حصة للتكوين عن بعد، ما يعادل 228 ألف و946 ساعة**، في إطار التدابير التي اتخذها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لضمان استمرار العملية التكوينية.

3. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

بخصوص هذا القطاع، فقد عملت المؤسسات الجامعية على تمكين الطلبة من التحصيل الجامعي عبر الدعامات التالية:

- **البوابات والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الجامعية** ومنصات مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات وكذا مؤسسات التعليم العالي الخاص؛
- **العمل عبر مجموعة من المنصات الرقمية التفاعلية** المعروفة التي تتيح للطالب خاصية المشاركة والأخذ والعطاء عن بعد مع الأستاذ؛
- الإذاعة والتلفزة.

وارتباطا بمجال البحث العلمي، **أطلقت الحكومة برنامجا لدعم البحث العلمي والتكنولوجي المُتعلق بفيروس كورونا المستجد بدعم مالي قدره 10 ملايين درهم**، بهدف تعبئة فرق البحث المغربية من أجل عمل مشاريع البحث العلمي في المجالات المتعلقة بهذا الوَباء في أقرب وقت ممكن، خلق بيئة بحث متعددة التخصصات لإنجاز دراسات وأبحاث كفيلة باقتراح حلول للمساهمة في التعامل مع الأزمة الوبائية.

تجديد التحية للأطر ودعوة للتلاميذ

وفي ختام هذا الباب، لا يسعني إلا أن **أجدد التحية لكافة الأطر التعليمية والتربوية والإدارية** التي ساهمت في إنجاح تلقي التلاميذ دروسهم عن بعد، وكذا بجهاز الإعلام العمومي الذي يوفر هذه الإمكانية من خلال تعبئة عدد من قنواته التلفزيونية.

كما **أدعو بناتي وأبنائي التلاميذ والطلبة للتفاعل الإيجابي مع هذا المستجد** وحسن استغلال هذه المرحلة لاستمرار الدراسة والتحصيل باستعمال جميع الوسائل المتاحة إما الإلكترونية المعلوماتية أو التلفزيونية.

II. ضمان استمرارية خدمات المرافق العمومية الأساسية

من المعلوم أن المرسوم بقانون المتعلق بحالة الطوارئ الصحية نص ضمن مقتضياته على ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين.

وفي هذا الإطار، **اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات والقرارات المواكبة في إطار الحرص على استمرارية المرافق العمومية** في تقديم خدماتها للمرتفقين، مع ضمان الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، والوافدين عليها، ووقايتهم من انتشار وباء فيروس كورونا.

1. التدابير الاحترازية والوقائية لفائدة العاملين

لقد أصدرت الحكومة منشورا وزاريا يقضي باتخاذ التدابير الوقائية من خطر انتشار وباء "كورونا" بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي. ومن ضمن الإجراءات التي اتخذت أذكر على الخصوص ما يلي:

- **الحد من عقد الاجتماعات**، مع الحرص على تقليص عدد المشاركين فيها، واستعمال التقنيات الحديثة " Audio/Visio-conférence " متى كان ذلك متاحا؛
- العمل، قدر الإمكان، على توفير الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين على الخط، وكذا توفير جميع وسائل التواصل الملائمة المتوفرة (الهاتف، البريد الإلكتروني، مراكز الاتصال والتوجيه...) بما من شأنه الحد من توافد المرتفقين على مصالح الإدارة؛
- **تنظيم عمليات استقبال المرتفقين، في الحالات الضرورية**، في ظل الاحترام الصارم للتدابير الوقائية الصادرة عن السلطات المختصة؛
- تنظيم، عند الاقتضاء، عملية التناوب في الحضور بين العاملين بالمرافق العمومية الذين يقومون بنفس المهام في نفس المصالح، دون أن يؤثر ذلك سلبا على السير العادي للمرافق العمومية؛
- **تعليق انعقاد الجلسات بمختلف محاكم المملكة** ابتداء من 17 مارس 2020، بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، باستثناء الجلسات المتعلقة بقضايا المعتقلين والقضايا الاستعجالية وقضاء التحقيق؛

- **توقيف احتساب الآجال القانونية** خلال حالة الطوارئ الصحية بمقتضى المادة 6 من المرسوم بقانون المتعلق بحالة الطوارئ الصحية، باستثناء آجال الطعن بالاستئناف الخاصة بالقضايا المتابع فيها أشخاص في حالة اعتقال، ومدد الحراسة النظرية ومدد الاعتقال الاحتياطي المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية.

كل ذلك بالموازاة مع عمليات التحسيس والتوعية وتعميم وسائل الوقاية والنظافة والتعقيم على كافة المرافق العمومية حماية لسلامة وصحة العاملين بها.

وفي سياق متصل، ولتعذر تنظيمها في هاته الظروف، فقد قررت الحكومة تأجيل جميع مباريات التوظيف، على أن يتم استئناف تنظيمها بعد رفع الحجر الصحي. أما فيما يتعلق بالمباريات التي أعلن عن نتائجها النهائية، فإن تلك النتائج تعد حقا مكتسبا للفائزين، على أن تتم تسوية وضعيتهم الإدارية لاحقا.

2. تطوير الخدمات الرقمية لتفعيل العمل عن بعد

عملا بالتدابير الاحترازية والوقائية، ولكون التعاملات والتبادلات الورقية تمثل عامل خطر لانتشار عدوى وباء كورونا، تم تطوير جملة من الخدمات الإدارية من طرف وكالة التنمية الرقمية، وذلك بهدف تمكين المرتفقين والإدارات من تبادل الملفات والمراسلات، وتتبع معالجتها عن بعد بطريقة رقمية. ويتعلق الأمر بالخدمات التالية:

- **بوابة مكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية**، التي تهدف إلى تمكين الإدارات والمرتفقين على حد سواء من إيداع مراسلاتهم عن بعد لدى الإدارات المعنية مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستلام.
- **الشباك الإلكتروني للمراسلات الإدارية**، الذي يمكن الإدارات، في تعاملها فيما بينها، من تدبير مراسلاتها الواردة والصادرة، وكذا المراسلات ما بين مصالحها الداخلية، على الصعيد المركزي واللاممركز.
- **الخدمة الإلكترونية "الحامل الالكتروني"** (Parapheur électronique) التي تمكن الإدارات المنخرطة في هذه الخدمة من التجريد المادي والكامل لمختلف الوثائق الإدارية، والتوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية، والتدبير اللامادي لإدارة سير العمل Gestion des Workflows.

تسريع التحول الرقمي

لقد أسبق أن **أعلنت الحكومة على ضرورة تسريع التحول الرقمي للإدارة**. وفي هذا الإطار، وتفعيلا للبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بإصلاح الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين.

وفي إطار تفعيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للخدمات الإدارية، **فإن الحكومة ستسرع بوضع مشروع القانون المتعلق بالإدارة الرقمية**، الذي أعدته سابقا، في مسطرة المصادقة، والذي تتجسد أهم مضامينه في وضع مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهم إعادة هندسة الخدمات الإدارية وتكاملها وتبادل البيانات والمعلومات، وإعطاء الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية.

ومن أجل تأطير العمل عن بعد "Télétravail" وإدماجه في القطاع العام، **تنكب الحكومة حاليا على إعداد تصور شامل يعتمد على تحديد مفهوم العمل عن بعد والوظائف المعنية به.** وسيشمل هذا التصور كذلك اقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لذلك.

III. استمرار تموين الأسواق بالمواد الأساسية

حرصت الحكومة، بالموازاة مع استمرار دعم الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستهلاك الذي يعتبر الركيزة الأساسية للطلب الداخلي، على مواكبة العرض من أجل **ضمان تموين الأسواق بالمملكة، مع إعطاء الأولوية للضروريات التي تحتاجها الأسر المغربية في هذه الظروف، مع العمل في نفس الوقت للحيلولة دون ارتفاع الأثمان أو انتشار الاحتكار.**

وفي هذا السياق تعمل اللجنة الوزارية المكلفة بانتظام على تتبع التموين والأسعار ومراقبة الجودة، كما تعمل مصالح وزارة الفلاحة، على مراقبة الأسعار وتتبع وضعية تموين الأسواق الوطنية من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة الغذائية منها، وتعمل هذه القطاعات على إصدار بلاغات منتظمة لإطلاع الرأي العام على وضعية التموين ومراقبة الجودة والأسعار.

ومن أجل ضمان التزويد المنتظم للسوق الوطنية بمجموعة من المواد الأساسية، وأخذا بعين الاعتبار انخفاض الإنتاج الوطني والوضع الاقتصادي الدولي المرتبط بجائحة فيروس كورونا، **تم إصدار مراسيم تتعلق بوقف استيفاء الرسوم على الاستيراد المفروضة على مجموعة من المواد كالقمح الصلب، والقمح اللين ومشتقاته، والحمص، والعدس، والفاصولياء العادية والفول. كما حرصت الحكومة على ضمان التزويد المنتظم للسوق بمادة البوطان.**

وقد مكنت هذه الإجراءات من ضمان استمرار تموين الأسواق عبر التراب الوطني بشكل طبيعي وبكميات وافرة وبأثمنة ملائمة، خاصة بالنسبة للضروريات التي يحتاجها المواطنون، **وقد تحقق**

هذا الاكتفاء كما أعلنا عنه ووعدنا به، على الرغم من التهافت الذي حصل بفعل المعلومات الزائفة التي روعت عدد من المواطنين.

وبهذه المناسبة أدعو المواطنات والمواطنين إلى عدم التسابق والهلع غير المبرر، كما أدعو أصحاب المصانع والمتاجر إلى التعامل مع الوضعية بحس وطني عال، وفي نفس الوقت فإن السلطات الوصية مدعوة للقيام بواجبها لحماية المستهلكين وضمان السير الطبيعي للأسواق.

IV. توفير مواد التطهير والتعقيم والكمامات وتقنين أسعارها

من المعلوم أن ارتفاع الطلب على المواد الطبية وشبه الطبية، وخاصة مواد التنظيف والتعقيم، أدى إلى ارتفاع ثمنها. وقد تدخلت الحكومة من أجل تحديد سعرها، للحد من المضاربة بها ومحاربة احتكارها، وذلك من خلال تسقيف ثمن المطهرات الكحولية، وتحديد أسعار البيع القصوى للكمامات الواقية، مع دعم ثمنها. وبالموازاة مع ذلك، تم إخضاع الأقنعة الطبية والسائل المطهر لترخيص التصدير، لإعطاء الأولوية للاحتياجات الوطنية.

تشجيع الإنتاج المحلي

كما تمت تعبئة القطاع الصناعي لإنتاج مواد النظافة والمعدات الطبية للوقاية، من خلال **إعادة تهيئة وتجهيز مصنع إنتاج الإيثانول في وقت قياسي (أسبوع واحد)** بعد توقفه لمدة طويلة بفعل الحريق، حيث بدأ في الإنتاج بشكل فعلي منذ يوم الأحد 22 مارس 2020، بطاقة إنتاجية تصل إلى 240 هيكتولتر يومياً من مواد التطهير والتعقيم والمستلزمات الطبية.

كما تمت **تعبئة الفاعلين الصناعيين العاملين في قطاع النسيج لإنتاج كمامات و اقية غير منسوجة بكميات كافية**، مما مكن من بلوغ متوسط إنتاج يقدر بأزيد من 3 ملايين كمامة في اليوم. وهو ما مكن من توفير المواد المطهرة والأقنعة الواقية لكل المواطنين بأثمنة في متناول الجميع.

إلزامية ارتداء الكمامات

وارتباطا بإقرار إجبارية ارتداء الكمامات، **يجدر التوضيح بأن هذا الأمر لم يتم فرضه في بداية الجائحة**، إذ كانت غالبية الحالات وافدة ويسهل تحديدها والتعامل معها ومع محيطها، وهو ما كان يؤكده المختصون وطنيا ودوليا، وعلى رأسهم منظمة الصحة العالمية.

لكنها ظهرت فيما بعد متغيرات كبيرة، على مستويين، فرضت تغيير الموقف بهذا الخصوص:

- **على مستوى الحالة الوبائية ببلادنا**: عرفت هذه الحالة تطورات صعبة ومقلقة استدعت ضرورة تعميم الكمامات، إذ أصبحت الحالات المحلية للإصابة هي الغالبة، مع ظهور بؤر عائلية، مما يعني صعوبة معرفة المصاب من غير المصاب؛
- **على المستوى العلمي المعرفي**: بالإضافة إلى ما سبق، فهناك دراسات علمية جديدة على المستوى الدولي، تتحدث عن إمكانية بقاء الفيروس في الهواء لبعض الوقت بعد أن يعطس المصاب على مسافة بضعة أمتار، مما دفع بعدد من الهيآت والدول إلى الدعوة لتشديد الإجراءات الاحتياطية والاحترازية المعتمدة، بإقرار إلزامية ارتداء الكمامات.

ولمواكبة إصدار بلاغ إلزامية ارتداء الكمامات، فقد حرصت الحكومة على توفير الكمامات بالكميات والأثمنة المناسبة قبل فرض إلزامية وضعها، وذلك لتلبية طلبات المواطنات والمواطنين عليها.

غير أننا عاينا، وبلغت إلينا شكايات تتعلق بالصعوبة التي لاقاها بعض المواطنين في الأيام الأولى للحصول على الكمامات. وعلى إثر ذلك تم العمل على تسريع عملية التوزيع مع تغيير مواصفاته للاستجابة أفضل لواقع الطلب. **وأود أن أطمئن الجميع بأن الكمامات التي تنتج محليا، متوفرة بكميات كافية، وبثمن مناسب، ووفق معايير مدققة ومحددة، بَلْورت بخصوصها السلطات المختصة معيارا وطنيا، لضمان الجودة.**

٧. ملاءمة النقل العمومي مع الوضعية الوبائية

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تهم تدبير النقل العمومي بمختلف أصنافه، وذلك حفاظا على صحة وسلامة المواطنات والمواطنين في هذه الظرفية، من خلال تخفيض الطاقة الاستيعابية بالنسبة لسيارات الأجرة إلى 50 %، والتزام حافلات النقل الحضري ومركبات الترامواي بعدم تجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لكل منهما، من خلال احترام العدد المسموح به من الركاب بما لا يتجاوز عدد الكراسي المتوفرة.

كما تم إطلاق عملية تطهير وتعقيم واسعة لوسائل النقل العمومي بطرقة منتظمة بتعاون مع الجماعات الترابية، لتشمل مركبات الترامواي وحافلات النقل الجماعي بمختلف أنواعها وسيارات الأجرة من الحجمين الكبير والصغير.

ثالثا-التدابير المتخذة للتخفيف من الآثار الاجتماعية

لا بد في البداية من التنويه بالقرار السامي لأمير المؤمنين، الناظر الأعلى للأوقاف، صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، المتعلق بإعفاء مكترى المحلات الحبسية المخصصة للتجارة والحرف والمهن والخدمات، والسكنى ما عدا للموظفين، من أداء الواجبات الكرائية، وذلك طيلة مدة الحجر الصحي، وهو القرار الذي يأتي في إطار العناية المولوية الموصولة التي يوليها جلالته للفئات المتضررة من آثار جائحة الفيروس كورونا.

وبناء على مقترحات لجنة اليقظة الاقتصادية، اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتدابير لفائدة الأجراء والمقاولات، لا سيما المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، والمهن الحرة التي تواجه صعوبات بسبب تداعيات هذه الجائحة. كما اتخذت الحكومة جملة من القرارات لدعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، والتي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا.

I. تدابير لفائدة الأجراء

اقترحت لجنة اليقظة الاقتصادية إجراءين أساسين لفائدة المأجورين، كما يلي:

- **منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم** لفائدة الأجراء والمستخدمين بموجب عقود الاندماج والبحارة الصيادين بالمحاصة المتوقفين مؤقتا عن العمل، المنتمين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تواجه صعوبات، والمصرح بهم لدى الصندوق المذكور برسم شهر فبراير 2020. ويهم هذا التعويض الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 (مع الإشارة، فالتعويض خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 31 مارس 2020 قد تم تحديده في 1000 درهم). وقد بلغ إلى حدود الآن تسجيل 810155 أجيرا عن 132225 مقاولة، استفاد منهم 716255 أجيرا، فيما لا تزال قيد الدراسة 92795 حالة؛
- **الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية** (AMO) والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية.

وفي أفق تنزيل هاذين الإجراءين الأساسين، صادقت الحكومة على مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، **سيتم عرضه على البرلمان، وثقتنا في أن السادة المستشارين والنواب، سيولون هذا المشروع العناية القصوى،** قصد تجويده والإسراع في المصادقة عليه، حتى يصل الدعم إلى المستحقين في أسرع وقت.

وتجدر الإشارة هنا، أن **الحكومة من خلال هذه الإجراءات، تهدف أيضا إلى دعم المقاولات المتوقفة عن العمل**، من أجل الحفاظ على مناصب الشغل المتوفرة لديها، والحيلولة دون فقدان أجراء هاته المقاولات لمناصب عملهم لأسباب اقتصادية.

II. دعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل

على غرار التدابير لفائدة الأجراء، قررت الحكومة صرف دعم لهذه الفئة على مرحلتين:

✓ **المرحلة الأولى:** تهم الأسر المستفيدة من **خدمة "راميد"**، التي تعمل في القطاع غير المهيكل، والتي أصبحت لا تتوفر على مدخول يومي بفعل الحجر الصحي. وقد تم الشروع فعليا في صرف المساعدات المالية للمستحقين، ابتداء من يوم الإثنين 06 أبريل 2020.

✓ **المرحلة الثانية:** تهم الأسر التي لا تستفيد من خدمة **"راميد"**، التي تعمل في القطاع غير المهيكل، والتي توقفت عن العمل بفعل الحجر الصحي. وقد تم الشروع في تلقي التصريحات المتعلقة بهذه الفئة ابتداء من 10 أبريل 2020 عبر بوابة إلكترونية أحدثت لهذا الغرض.

وقد حددت المساعدة المالية بالنسبة للفئتين معا، والتي سيتم منحها من موارد صندوق محاربة جائحة فيروس كورونا، على النحو التالي:

- 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل،
- 1000 درهم الاسرة المكونة من ثلاث أو أربع أفراد،
- 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص.

مشاريع مهيكلة ذات صلة

ارتباطا بموضوع الدعم المباشر الموجه للأسر المحتاجة والهشة، تجدر الإشارة **بأن الحكومة منخرطة، منذ حوالي سنة، في ورش هام يتعلق بتطوير آليات الدعم الاجتماعي وترشيده**. ويشمل هذا الورش عددا من المشاريع المهيكلة، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم وترشيد آليات الدعم الاجتماعي المتعددة وتجويد حكامتها، وبتحسين منظومة الاستهداف، وبمعالجة النقائص والصعوبات التي يعاني منها نظام الراميد، والتي أظهرتها دراسات سابقة.

وفي هذا الإطار فقد سبق أن أحالت الحكومة على مؤسستكم التشريعية الموقرة مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي بإحداث السجل الاجتماعي الموحد والوكالة الوطنية للسجلات.

III. الاهتمام بوضعية الفئات الهشة

إن **الحكومة جعلت من أولوياتها العناية بالشق الاجتماعي بصفة عامة، والاهتمام بالفئات الضعيفة والهشة بصف خاصة**. وتزداد الحاجة إلى هذا الاهتمام ومضاعفته في مثل هذه الظروف العصيبة، لأن هاته الفئات تكون أكثر عرضة وأسرع تأثرا بانعكاساتها السلبية.

فخلافا لذوي الحالات الميسورة، وجزء من الطبقات الوسطى، ولا سيما تلك التي لها مداخيل قارة، من مرتبات أو غيرها، **فإن جزءا من المواطنات والمواطنين، مع كامل الأسف وجدوا أنفسهم بين يوم وليلة بدون مدخول يسدون به رمقهم**، مما يشكل تهديدا آنيا ومباشرا، لعدد من متطلباتهم الأساسية والضرورية، لهم ولمن يعولون. وتزداد الوضعية حرجا وسوءا، مع وجود أشخاص مسنين، أو في وضعية إعاقة، أو مصابين بأمراض مزمنة.

لمثل هؤلاء، الذين أحس بهم، و أتضامن معهم، وتصلني معاناتهم، يجب علينا جميعا، كل من موقعه، مضاعفة الجهود، بشكل سريع وفعال، لتخفيف وطأة معاناتهم والتخفيف عنهم وإسنادهم في محنتهم.

ولذلك اتخذت الحكومة، جملة من التدابير لفائدة هاته الفئات، سأذكر بعضها كالتالي:

1. الأطفال في وضعية هشة

تم **وضع خطة عمل خاصة بوقاية وحماية الأطفال في وضعية هشة من عدوى فيروس كورونا** المستجد. وتسعى هذه الخطة إلى توفير سلة من الخدمات الاستعجالية، لاسيما منها الموجهة للأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والأطفال في وضعية الشارع، وتشمل هذه الخطة مجموعة من التدابير التي تهدف إلى:

- **تعزيز خدمات القرب**، من خلال دعم مشاريع الجمعيات الموجهة لمعالجة التداعيات الاجتماعية المترتبة عن رعاية وحماية الأطفال في فترة الحجر الصحي؛
- **وضع آليات لليقظة والتتبع المستمر لحماية الأطفال** من العنف، ورعاية الأطفال في وضعية الشارع؛
- **تقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال** بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، من لدن فريق من الأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين.

2. الأشخاص المتضررون في وضعية إعاقة

بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الإدارات لفائدة العاملين بها من فئة الأشخاص في وضعية إعاقة في هذه الظروف، فقد اتخذت الجهات المعنية عددا من الإجراءات، نذكر من بينها:

- **وضع خلايا للتواصل والإرشاد والتوجيه** تضم الموارد والكفاءات الوطنية المكونة في إطار برنامج "رفيق"، رهن إشارة أسر الأشخاص ذوي التوحد. وتقوم هذه الخلايا بالتواصل مع الأسر من خلال أرقام هاتفية خصصت لهذا الغرض.
- وبغية **مواصلة أنشطة مختلف المراكز المعنية بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة،** يتم الحرص على ضمان استمرارية بعض الخدمات عن بعد، وذلك عبر إرساء "مداومة تربوية" ينخرط فيها جميع الأطر، من خلال التواصل مع الآباء والأمهات والأطفال في وضعية إعاقة، ومدهم بأنشطة تربوية يمكن إنجازها داخل المنازل. "عملية سلامة".

ونحن على بُعْد بضعة أيام من **اليوم الوطني للإعاقة، الذي يو افق 30 مارس** من كل سنة، **أتوجه بتحية صادقة لهذه الفئة من المواطنات والمواطنين، وخصوصا في هذه الظروف العصيبة** على الجميع. كما توصلت بمذكرات من لدن عدد من الفعاليات الجمعوية العاملة في هذا المجال، تشمل عددا من المطالب والاقتراحات، جزء كبير منها مضمن في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

3. الأشخاص في وضعية الشارع

عملت الحكومة على توفير **خدمات المساعدة الاجتماعية لفائدة الأشخاص في وضعية الشارع** وحمايتهم من خطر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك **من خلال تعبئة وتهييئ وتجهيز فضاءات للتكفل بهم، وتقديم الخدمات الضرورية لهم، كالاستقبال والإيواء والإطعام.**

وقد تم إحداث لجنة مركزية ولجان إقليمية لليقظة، من مهامها متابعة وضعية هذه الفئات من المجتمع وتهيئة وتعقيم فضاءات للإيواء، بلغ عددها 145 فضاء إلى حدود 10 أبريل، وهو عدد قابل للزيادة حسب الحاجة. كما تم بإشراف السلطات المحلية، تنظيم دوريات لرصد الأشخاص في وضعية الشارع.

وبفضل المجهود الجماعي لمختلف المتدخلين (التعاون الوطني، اهلال الأحمر، السلطات المحلية، الجماعات الترابية، المجتمع المدني، المحسنون)، **بلغ إلى حدود 10 أبريل التكفل داخل الفضاءات ب5382 شخصا بدون مأوى، فيما تم إرجاع 1308 شخصا إلى أسرهم،** ولا يزال هذا المجهود متواصلا. **وبهذه المناسبة أنوه بمجهودات أطر ومستخدمي التعاون الوطني والهلال الأحمر، الذين أبلوا البلاء الحسن لإيواء هؤلاء الأشخاص.**

4. الأشخاص المسنون

تم **إطلاق "عملية سلامة"، لدعم الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة،** باعتبارهم الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة للخطر بسبب جائحة فيروس كورونا.

وتهدف هذه الخطوة إلى توفير "عدة السلامة" للنظافة والوقاية من فيروس كورونا المستجد في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، في كل من الرباط والدار البيضاء وفاس وطنجة في هذه المرحلة. وذلك كتدبير لتعزيز الحفاظ على صحة هذه الفئة الاجتماعية وتقديم الرعاية والدعم الأساسيين بشكل يلائم احتياجاتها الجديدة في سياق جائحة فيروس كورونا. كما تحدد "عدة السلامة" مجموع التدابير الواجب اتباعها للوقاية من الفيروس.

وسيصاحب توفير "عدة السلامة"، عملية بث ونشر، على نطاق واسع، لمجموعة من الوصلات التحسيسية الخاصة بهذه الفئة.

IV. حماية صحة وسلامة المعتقلين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتعزيز حماية نزلاء المؤسسات السجنية والإصلاحية من انتشار فيروس كورونا، من أبرزها:

- **التقليص من عدد الزوار** والاكتفاء بزائر واحد فقط؛
- **عزل ومراقبة السجناء الجدد القادمين من بلدان أجنبية** (الأصل أو العبور) لمدة 14 يومًا حتى يتم التأكد من عدم إصابتهم بهذا الفيروس؛
- **إيلاء الفئات الهشة من السجناء (**المرضى، كبار السن، النساء، الأطفال والأحداث...) **مزيدا من العناية والاهتمام**؛
- إخضاع السجناء العائدين من المحاكم ومن المستشفيات للفحوصات الطبية قبل إيداعهم بغرف الإيواء؛
- عرض السجناء المقرر ترحيلهم إلى وجهات أخرى على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل إخراجهم، وتخصيص مكان خاص للسجناء الوافدين الجدد وعرضهم على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل توزيعهم على الغرف.

<u>عفو ملكي كريم</u>

ويجدر التنويه بالعفو الملكي الكريم عن 5654 معتقلا، والذين تم انتقاؤهم بناء على معايير إنسانية وموضوعية مضبوطة، تأخذ بعين الاعتبار سنهم، وهشاشة وضعيتهم الصحية، ومدة اعتقالهم، وما أبانوا عنه من حسن السيرة والسلوك والانضباط، طيلة مدة اعتقالهم. وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فإن المستفيدين من العفو الملكي يخضعون للمراقبة والاختبارات الطبية، ولعملية الحجر الصحي اللازمة في منازلهم، للتأكد من سلامتهم.

وبهذه المناسبة، **نجدد الشكر لجلالة الملك على هذه الإلتفاتة الإنسانية الرائدة والمتميزة**، والتي أدخلت الفرحة على قلوب آلاف أسر هؤلاء الأشخاص الذين شملهم العفو الملكي الكريم.

٧. الاهتمام بوضعية المغاربة بالخارج

المواطنون العالقون بالخارج

لا بد لنا، ونحن نعيش هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة، إلا أن نستحضر وضعية **أخواتنا وإخواننا المواطنين الذين كانوا خارج أرض الوطن قبل إغلاق الحدود**، والمقدرون بحوالي 7000، واضطرتهم ظروف الطوارئ الصحية إلى المكوث خارج التراب الوطني.

إننا نشاطرهم همومهم ومشاكلهم ونسعى جاهدين لإيجاد حلول لها، ولن يهدأ لنا بال، حتى يرجعوا إلى أرض الوطن وإلى ذويهم، سالمين وآمنين.

وإذ تعذر إلى حدود الساعة إرجاع هؤلاء المغاربة العالقين بالخارج إلى بلادهم، لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية، فإنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فقد عملت البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية التابعة للمملكة جاهدة على لتقديم الدعم والمساعدة ذات الطابع الأولوي والضروري في هذه الظروف الاستثنائية، من خلال حزمة من الإجراءات الاستعجالية، والتي نذكر من بين أبرزها على سبيل المثال لا الحصر:

- **إحداث خلايا تعنى بتتبع وضعية المغاربة العالقين** بالخارج، على مستوى الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، معبأة 7 أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم؛
- **توفير السكن لغير القادرين على تغطية تكاليف إقامتهم** وتوفير كفافهم من حيث الغذاء؛
- **تغطية تكاليف اقتناء الأدوية** لفائدة الأشخاص الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة (السكري، ارتفاع ضغط الدم، القلب ...) وتحمل تكاليف العمليات الجراحية الطارئة؛
- **وضع فريق طبي رهن إشارة المغاربة العالقين** بالخارج لتقديم خدمات واستشارات طبية مجانية لفائدتهم؛
- مرافقة المغاربة العالقين بالخارج ومساعدتهم والتواصل المستمر والدائم معهم، عبر إحداث بوابات ومنصات إلكترونية وأرقام هواتف محمولة مرصودة لهذا الغرض، على مستوى الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- **التدخل لدى السلطات الأجنبية المختصة لتمديد فترة إقامتهم** بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم واستيفائها للآجال القانونية؛

- لتكفل بمصاريف الدفن في المقابر الإسلامية لفائدة المغاربة المتوفين في الخارج خلال هذه الظروف الوبائية الاستثنائية العالمية.

المغاربة المقيمون بالخارج

أتوجه كذلك **بتحية والتفاتة خاصة للمغاربة المقيمين بالخارج**، والذين يعيشون هذه الظروف خارج أرض الوطن، كما أتطلع وآمل في الاطمئنان عليهم جميعا، وأن يخرجوا من هذه المحنة بديار إقامتهم بأمن وأمان، **وسيجدون بلدهم وعائلاتهم وكافة المواطنين، دائما في انتظارهم، لاستقبالهم والترحيب بهم. أنتم بعيدون عنا، لكنكم في قلوبنا.**

رابعا-التدابير المتخذة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية

لقد وضعت الحكومة هدفا رئيسيا وأساسيا في هذه المرحلة الحرجة يتجلى في إعطاء الأولوية للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والحد من ضحايا الجائحة، وذلك باتخاذ إجراءات احترازية ذات بعد وقائي من الوباء، بلغت حد الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية.

تداعيات قاسية على الاقتصاد الوطني

ولقد كان لمجموع التدابير الاحترازية المتخذة، **كبير الأثر على الحركة الاقتصادية ونشاط المقاولات والمالية العمومية**، إذ أدى ذلك إلى إقفال مجموعة من المقاولات وتأثر عدد من القطاعات، من مثل القطاع السياحي والقطاعات التصديرية وتوقف صناعة السيارات منذ 19 مارس 2020، مع تداعيات ذلك على الصناعات المرتبطة بها. تداعيات مماثلة عرفها قطاع النسيج من خلال الاضطراب الذي تعاني منه مصادر التموين بدول آسيا عموما وبالصين على وجه الخصوص، كما تراجع الطلب الخارجي على قطاع النسيج، خصوصا من إسبانيا وفرنسا.

إن التداعيات غير المسبوقة لجائحة كورونا **تنذر بركود اقتصادي عالمي، مما سيؤثر سلبا على الاقتصادات الوطنية، وضمنها اقتصاد بلدنا**، ولا سيما على مستوى تراجع الطلب الخارجي الموجه للمغرب، وخصوصا صادرات المهن الجديدة للمغرب، وعائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن انخفاض الطلب الداخلي وتباطء النشاط المقاولاتي والإنتاجي، وتقلص الاستهلاك الداخلي. مما سيكون له انعكاسات سلبية على حياة المقاولات وأداء الاقتصاد الوطني والتوازنات الماكرو اقتصادية، وكذا على الميزان التجاري وميزان الأداءات.

التضامن المنشود والأمل

ويجدر التذكير هنا، بأن **الاعتمادات المخصصة من الصندوق** الخاص بتدبير جائحة كورونا لدعم الاقتصاد الوطني والقطاعات الأكثر تأثرا والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة،

ستوجه أيضا إلى دعم المقاولات والقطاعات الأكثر تضررا. بالإضافة إلى ذلك، **فإننا نعول على الروح التضامنية للفئات غير المحتاجة** لهذا الدعم، **من أجل الإسهام بدورها في المجهود الوطني الجماعي، من خلال الاستمرار في أداء مستحقاتها وواجباتها، وقبل ذلك بالعمل على استمرارية دورتها الإنتاجية.**

رغم حدة هذه الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، **فإننا نتطلع إلى المستقبل بأمل وتفاؤل**، إذ أن الوضعية الاقتصادية العامة التي كان عليها الاقتصاد الوطني قبل حدوث هذه الجائحة، **كانت حسنة وأغلب مؤشراتها كانت إيجابية**، وهو ما أكده مجددا تقرير الظرفية إلى متم شهر مارس 2020. وبفضل هاته الوضعية وبفضل صلابة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، **ومع العمل على اغتنام الفرص المتاحة**، فسيكون بإمكاننا تقوية وتحديث نسيجنا الاقتصادي والصناعي وتعزيز تنافسيتنا، علما أن الأزمات الاقتصادية كثيرا ما تحمل في طياتها فرصا جديدة للنمو.

إننا نعمل بجد، ونضع نصب أعيننا الانطلاق السريع لعجلة الاقتصاد، فهو الضامن الرئيس للإنتاج ولإحداث فرص الشغل والأنشطة المذرة للدخل، وأيضا للحفاظ على متانة أسس اقتصادنا الوطني وتقويتها.

ولمواجهة هاته التداعيات والتحديات، فإن **المجهودات الحكومية ستنصب على وضع مقاربة شمولية للتعامل مع الوضع الاقتصادي**، مع ما يتطلبه ذلك من تدابير لدعم الاقتصاد الوطني، من جهة على مستوى **1-تخفيف التداعيات على المالية العمومية والتوازنات الكبرى** ومن جهة ثانية على مستوى **2-دعم المقاولات**، مع إعطاء الأولوية للقطاعات الحيوية لضمان استمرارية قدرتها التشغيلية الإنتاجية.

I. تخفيف التداعيات على المالية العمومية والتوازنات الكبرى

من الطبيعي أن **تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا سيكون له تأثير على مداخيل خزينة الدولة**، بفعل تراجع عدد من الأنشطة الاقتصادية وانخفاض وتيرة تحصيل الديون العمومية، وهو ما فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات، قد تتطلب تضحيات من الجميع، لكنها تبقى ضرورية لضمان السير العادي للمرافق العمومية الضرورية وأداء الالتزامات المالية للدولة، بما فيها تلك اللازمة لتدبير تداعيات هذه الأزمة وتأهيل القطاع الصحي وتأدية أجور الموظفين.

ولمواجهة هذه الوضعية الاستثنائية التي تواجهها المالية العمومية، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات التي تروم التحكم في نفقات الدولة. ومن التدابير الأساسية المتخذة في هذا الإطار:

1. إجراءات تدبيرية ظرفية

ولا سيما عبر:

- **تحديد بعض نفقات التسيير بالقطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية، التي يمكن إعادة توجيهها** دون تعطيل الخدمات المقدمة للمرتفقين، ودون أن يكون لذلك تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، ومع مراعاة خصوصيات كل قطاع على حدة؛
- **تأجيل نفقات أخرى**، مثل أداء المستحقات المترتبة عن الترقيات، والتي استثنينا بشأنها فئتين فقط بالنظر لتواجدهما في الخط الأمامي لمواجهة الوباء، ألا وهما الموظفون والأعوان التابعون للإدارات المكلفة بالأمن الداخلي ومهنيو قطاع الصحة. وبهذا الخصوص أود التأكيد على أن هذا القرار لا يمس إطلاقا بالحقوق المكتسبة لكافة الفئات التي شملها هذا الإجراء، والتي لا نقلل إطلاقا من قيمتها وعطائها.

2. اللجوء إلى التمويل الخارجي

في إطار مواجهة التداعيات غير المسبوقة لجائحة كورونا وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، **ومن أجل الاستجابة للحاجيات التمويلية المستقبلية**، اعتمدت الحكومة المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، والذي يرخص للحكومة تجاوز سقف التمويلات الخارجية، المحدد بموجب المادة 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

ويسمح هذا الترخيص للحكومة برفع سقف التمويلات الخارجية بصفة استعجالية واستثنائية ليتيح لها المجال للجوء إلى المؤسسات والأسواق المالية الدولية للحصول على التمويلات الخارجية، وبالتالي توفير العملة الصعبة اللازمة لاقتناء السلع والخدمات، ولاسيما المواد الأساسية والمعدات والتجهيزات الطبية والأدوية والمواد الغذائية والطاقية وغيرها.

وبموجب هذا الترخيص لجأت بلادنا بتاريخ 07 أبريل الجاري إلى **استخدام خط الوقاية والسيولة (LPL) بسحب مبلغ يعادل ما يقارب 3 ملايير دولار، قابلة للسداد على مدى 5 سنوات، مع فترة سماح لمدة 3 سنوات**. ويدخل هذا الإجراء في إطار الاتفاق المتعلق بخط الوقاية والسيولة المبرم مع صندوق النقد الدولي سنة 2012، والذي تم تجديده للمرة الثالثة في شهر دجنبر 2018، لمدة سنتين، قصد استخدامه كتأمين ضد الصدمات الشديدة، مثل هاته التي نشهدها حاليا بفعل جائحة فيروس كورونا.

ويجدر التأكيد على أن هذا المبلغ غير موجه للتمويل الداخلي أي للخزينة العامة، بل هو يتعلق أساسا بتوفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل وارداتنا من السلع والخدمات ولتمويل عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات.

وللإشارة، فإن اللجوء إلى **تفعيل هذا الخط الائتماني في هذا الوقت بالذات، يأتي في إطار مقاربة استباقية**، حيث من المتوقع أن تشهد الأسواق والمؤسسات المالية ضغطا كبيرا في المستقبل المنظور، اعتبار لما سيترتب عن هذه الجائحة وتداعياتها من تزايد الطلب على التمويلات الخارجية

من طرف العديد من الدول، وهو ما سيكون له أثر سلبي على السوق المالية الدولية، من حيث وفرة العرض، ومن حيث السيولة، وأيضا من حيث الشروط المالية للاقتراض.

فقد اعتمدت الحكومة هذا الإجراء من خلال مرسوم بقانون، مستبقة بذلك التحولات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية حاليا، وللاستفادة من فرصة كانت متاحة بضعة أيام قبل افتتاح الدورة الربيعية لمجلسكم الموقر.

3. تأقلم النظام البنكي مع هذه الظروف

ومن أجل دعم الاقتصاد والنظام البنكي، بالنظر للتداعيات الكبرى للجائحة على الاقتصاد العالمي، وبالنظر إلى الشكوك القوية التي باتت تحيط بحدة وبطول تأثيرها على معظم القطاعات على الصعيد الوطني، **اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي من أجل تيسير ولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية**، من بينها:

- **تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2,25 % إلى 2%**؛
- إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة؛
- **تمديد آجال عمليات إعادة التمويل**؛
- **إدماج القروض التشغيلية إلى جانب قروض الاستثمار في إطار إعادة تمويل المقاولات**.

II. تدابير لفائدة المقاولات

بخصوص المقاولات، ولا سيما منها المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، والمهن الحرة التي تواجه صعوبات، والتي عرف نشاطها تعثرا كبيرا، مع توقف كامل في بعض الأحوال، فبالإضافة إلى الدعم الموجه إلى مأجوري بعض المقاولات قصد الحفاظ على مناصب الشغل التي توفرها، اتخذت الحكومة تدابير أخرى لفائدة المقاولات موزعة على ثلاثة مجالات تتعلق، بتخفيف عبء المستحقات، ودعم مالية المقاولات، بالإضافة إلى دعم الاستثمار وتيسير الولوج للصفقات.

1. تخفيف عبء المستحقات

ولا سيما عبر:

- **تعليق أداء المساهمات الاجتماعية** خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو 2020 بالنسبة للمقاولات في وضعية صعبة؛
- **تأجيل سداد القروض البنكية** وتلك المتعلقة بقروض الإيجار "leasing" بالنسبة للمقاولات، بطلب منها وبعد دراسة الطلبات، حتى 30 يونيو دون أداء رسوم أو غرامات؛

- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها برسم السنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم من **تأجيل وضع التصريحات الضريبية** حتى 30 يونيو 2020، إذا رغبت في ذلك؛
- تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز إلى أواخر شهر يونيو 2020.

2. دعم مالية المقاولات

ولا سيما عبر:

- العمل على **تسريع وتيرة أداء مستحقات المقاولات** من أجل تخفيف الضغط على خزينة المقاولات، حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في التخفيف من التداعيات الاجتماعية للوباء؛
- **إحداث آلية جديدة للضمان، على مستوى صندوق الضمان المركزي، تحت اسم "ضمان أكسجين"** لتيسير ولوج المقاولات التي عرفت خزينتها تدهورا بسبب انخفاض نشاطها، والتي لا يتعدى رقم معاملاتها السنوي 200 مليون درهم أو يتراوح ما بين 200 و500 مليون، إلى تمويلات بنكية إضافية. ويغطي "ضمان أكسجين" 95 % من مبلغ القرض، مما سيسير للمقاولات طلب قروض تتوفر على هذا الضمان الكبير. ولا تفوتني المناسبة لأشكر الأبناك على انخراطهم وأهيب بهم لمواصلة التفاعل الإيجابي مع هذه الآلية.

3. دعم الاستثمار وتيسير الولوج إلى الصفقات

ولا سيما عبر:

- برنامج "**امتياز-تكنولوجي**" الذي خصص لدعم استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستثمر في مجال تصنيع المنتجات والمُعِدَّات المستعملة في مواجهة هذا الوباء. ويمكن لهذه المقاولات الاستفادة من تمويل 30 % من مبلغ الاستثمار الإجمالي في حدود 10 مليون درهم بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة و1,5 مليون درهم بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا؛
- اتخاذ **إجراءات مواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية** من أجل ضمان المرونة في التدبير ولا سيما فيما يتعلق بالميزانيات، وبالالتزام بنفقات الاستثمار والتسيير، وبإبرام وإنجاز الصفقات، للحفاظ على مساهمة هاته المؤسسات والمقاولات في تنشيط الحياة الاقتصادية؛
- **تبسيط مساطر ولوج المقاولات للصفقات والطلبيات العمومية** من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية من خلال رقمنة بعضها.

خاتمة

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاما، **يحق لنا كمغاربة، أن نفخر** بما حققناه جميعا لمواجهة هذه الجائحة، حتى أصبح المغرب يضرب به المثل على المستوى الدولي، وتهتم بتجربته دول من الشرق والغرب.

بفضل الله وتوفيقه، والنظرة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، وتميز الشعب المغربي، استطاع المغرب إلى حدود الآن التعامل باستباقية وتبصر، وأن يعتمد على إمكانياته البشرية الذاتية، لإبداع حلول وأجوبة وطنية على عدد من الأصعدة، بما فيها المعدات والأدوية، ولا زلنا نطمع ونطمح في المزيد، وما ذلك علينا بعزيز.

كما أود التأكيد على أن الظرفية الخاصة والاستثنائية التي نعيشها بفعل هذه الجائحة تقتضي منا **المزيد من التكافل والتضامن، واستحضار القيم الحضارية الكبرى للمغاربة، والثقة أكثر في** مؤسسات البلاد، وفي بعضنا البعض.

وبالنظر لحساسية هذه الظروف، **فإنني ألتزم شخصيا، وأدعو** كافة أعضاء الحكومة والسادة أعضاء البرلمان، أغلبية ومعارضة، وكافة الفاعلين العموميين والخواص، **أن نترك جانبا جميع السجالات والتجاذبات والحسابات،** التي لا تخدم وحدة الصف والتلاحم الوطني والفاعلية في الأداء، والتي تحول دون تسريع خروج المغرب من هذه المحنة، وتحويلها، بحول الله وبجهود الجميع، إلى منحة.

إننا في **سفينة واحدة، ونجاة أي واحد منا، مشروطة بنجاة السفينة كلها،** ولن نفلح في ذلك إلا بإشراك وتعاون الجميع. وإذا كانت هذه الجائحة لقنتنا درسا في المصير المشترك للبشرية جمعاء، فمن باب أولى المصير المشترك لسكان البلد الواحد.

ولايفوتني هنا، أن **أنوه بتضامن وتلاحم** مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والحزبية والنقابية، والفاعلين الاقتصاديين ومختلف الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعوية، **وتجاوبها مع مبادرة الصندوق الخاص** بتدبير جائحة كورونا من خلال المساهمات التي تزال تتقاطر يوميا.

إن هذه الظروف صعبة، وإن **بعض الإجراءات المتخذة لها وقع كبير، وتصطدم أحيانا بسوء فهم أوبتعثرعند التطبيق،** لذلك فإننا ننصت للشكايات التي نتوصل بها نوليها العناية المطلوبة. غير أن الصعوبات التي تواجه تنزيل الإجراءات المتخذة، لا يمكن أن تحجب عنا آثارها الإيجابية على أرض الواقع، **وتدعونا لتطويرها وتجويدها باستمرار.**

كما يجب التأكيد على **أن كافة المبادرات** التي تتخذها الحكومة في هذه الظرفية الاستثنائية **هي موجهة أساسا إلى الفئات الهشة والفئات والمقاولات الأكثر تضررا** وفق منظور تكافلي

وتضامني، والأمل معقود أيضا على المجتمع المدني للمساهمة في المجهود الجماعي لمواجهة هذه الجائحة ،توعية وانخراطا وبذلا. ولا يسعني هنا إلا أن أنوه بمبادراته الهامة والمتميزة.

وأود التنبيه على أمر لا يقل أهمية من الالتزام بمقتضيات الحجر الصحي، ويتعلق الأمر **بمحاربة الأخبار الزائفة، وعدم ترويجها، واستقاء الأخبار حصريا من مصادرها الرسمية**، وتلك مسؤولية جماعية وفردية، والنجاح فيها شرط لتحقيق الأمن والطمأنينة.

إننا على يقين بأننا سنتخطى هذه الأزمة بثقتنا أولا في الله عز وجل الذي نتضرع إليه ليرفع عنا هذا الوباء والبلاء، ونراهن بشكل أساسي بعد ذلك على استمرار التلاحم الوطني، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، وعلى التضامن بين كافة فئات المجتمع، وعلى التزام المواطنين بأحكام حالة الطوارئ الصحية ولا سيما ما يتعلق بالحجر الصحي، مع الاستمرار في الالتزام بالاحتياطات والاحترازات الفردية، والالتزام بجميع توجيهات السلطات العمومية.

سنخرج من هذه المحنة بحول الله وقوته، وقد استفدنا من دروسها، خاصة في تحديد الأولويات، والاعتماد على الذات، وتقوية اهتمامنا بالإنسان. **وإننا نعمل الآن بجد، ليس فقط لتقليل الخسائر، بل أيضا لضمان العودة سريعا، وبشكل أفضل**، إلى دينامية إيجابية لتحقيق تنمية مدمجة ومستدامة، وإلى الرجوع بشكل أقوى إلى الأوراش الاجتماعية التي فتحها المغرب والإصلاحات الكبرى التي أطلقها، وكذا إلى استرجاع الحيوية التي عرفناها قبيل بداية هذه الأزمة، ولا سيما من خلال برنامج "انطلاقة" لدعم المقاولة وتشغيل الشباب.

جميعا، من أجل تحويل هذه المحنة إلى منحة.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.